الأمم المتحدة S/2026/661

مجلس الأمن

Distr.: General
10 August 2026
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرارات مجلس الأمن 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2796 (2025)، ويغطي التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا في الفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 28 تموز/يوليه 2026. ويقدم أيضا لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد وأنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خلال الفترة نفسها.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

2 - واصلت الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مساعيها للدفع بعجلة التقدم في تنفيذ خريطة الطريق السياسية التي انطلقت في آب/أغسطس 2025 بهدف تهيئة الظروف الكفيلة بالتمكين من إجراء انتخابات وطنية وإعادة توحيد مؤسسات الدولة.

3 - وفي ظل عدم تمكُّن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة من إنجاز أول مرحلتين من خريطة الطريق التي تيسّرها البعثة، وهما إعادة تشكيل مجلس إدارة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وتعديل الإطار الانتخابي، جمعت الممثلة الخاصة بين مجموعة مصغرة من الأطراف المعنية الليبية لوضع مقترحات في هذا الصدد. وتشكّلت تلك المجموعة من أربعة مشاركين رشّحتهم حكومة الوحدة الوطنية، ومنهم عضوان في المجلس الأعلى للدولة، وأربعة مشاركين رشّحهم الجيش الوطني الليبي، ومنهم عضوان في مجلس النواب.

4 - وفي اللقاء الافتتاحي لملتقى تلك المجموعة المصغرة الذي عُقد في روما في 29 نيسان/أبريل 2026، اتفق المشاركون على اقتراح أن يُعيَّن في مجلس إدارة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الأشخاصُ الثلاثة الذين رشحهم مجلس النواب في 29 كانون الأول/ديسمبر 2025 والأشخاصُ الثلاثة الذين رشحهم المجلس الأعلى للدولة في جلسته المعقودة في 12 كانون الثاني/يناير 2026 (انظر S/2026/281، الفقرة 4). واقترح المشاركون أيضا أن يرشح النائبُ العام شخصية قضائية لشغل منصب رئيس مجلس إدارة تلك المفوضية.

26-10918 (A) 140826 170826

الرجاء إعادة استعمال الورق

5 - ونظمت البعثة خمسة لقاءات أخرى في إطار ملتقى تلك المجموعة المصغرة في مقرها في تونس. وفي 12 أيار/مايو، اتفق المشاركون على إطار قانوني ليسري على تنظيم الانتخابات البرلمانية. وفي 4 و 24 حزيران/يونيه، تناول المشاركون القضايا الخلافية التي تعطّل إجراء الانتخابات الرئاسية. واتفق الطرفان على عدم الخروج بأي اتفاق إلى أن يُتوصَّل إلى توافق بشأن جميع القضايا العالقة. وفي 6 تموز/يوليه، ناقش المشاركون قضايا الإطار التشريعي للانتخابات البرلمانية والرئاسية، ثم تداولوا في 14 تموز/يوليه بشأن أحكام اتفاق نهائي يستند فيه إلى التفاهمات المتوصل إليها في اللقاءات السابقة. وفي أعقاب التأخر في تنفيذ الآلية المتفق عليها سابقاً لاختيار رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، اتفق الطرفان أيضا في 14 تموز/يوليه على اعتماد آلية جديدة تُناقش في الاجتماع المقبل المقرر عقده في أوائل آب/أغسطس.

6 - وبالتزامن مع ذلك، أطلقت المؤسسات الليبية مبادرات أخرى دعماً للتقدم السياسي. وفي 5 أيار/مايو، اختار المجلس الأعلى للدولة ممثليه الستة في اللجنة "6+6" المشتركة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة (انظر S/2023/248، الفقرة 13). وفي 12 أيار/مايو، أعلنت اللجنة استئناف عملها على وضع إطار تشريعي منظِّم للانتخابات. ومن ناحية أخرى، عقد رئيس المجلس الرئاسي، محمد يونس المنفي، في 20 أيار/مايو، اجتماعاً مع قادة الأحزاب السياسية في طرابلس، وطلب منهم صياغة رؤية وطنية موحدة بشأن الشروط اللازمة لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

7 - وفي 18 حزيران/يونيه، أعلن رئيس المجلس الرئاسي، السيد المنفي، ورئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، السيد تكالة، عن "مبادئ خريطة الطريق" لإنهاء المرحلة الانتقالية من خلال إجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية بشكل متزامن في موعد أقصاه 17 شباط/فبراير 2027 على أساس الصيغة المنقحة للقوانين الانتخابية التي ستُعدها اللجنة "6+6" ومع مراعاة توصيات اللجنة الاستشارية المكونة من خبراء ليبيين (انظر S/2025/223، الفقرة 2، و S/2025/509، الفقرة 3). ودعوا أيضا، في ظل غياب هيئة تنفيذية موحدة، إلى تشكيل لجنة سيادية عليا للإشراف على المسار الانتخابي. واتفق رؤساء المؤسسات الثلاث كذلك على اعتماد أحكام اتفاق بوزنيقة المتوصل إليه في عام 2020 (انظر S/2021/62، الفقرة 6) مرجعاً للتعيين في المناصب السيادية (المناصب القيادية الرئيسية في مؤسسات الدولة)، وتوسيع نطاق تلك الترتيبات ليشمل تعيين رئيس المؤسسة الوطنية للنفط ورئيس المؤسسة الليبية للاستثمار.

8 - وفي 29 تموز/يوليه، انتخب المجلس الأعلى للدولة محمد تكالة رئيساً له مرة أخرى في جلسة متلفزة حضرها 138 عضواً من أعضاء هذا المجلس. وانتُخب ناجي مختار، وهو من جنوب ليبيا، نائباً أول للرئيس، وانتُخب عمر بوشاح، وهو من شرق ليبيا، نائباً ثانياً للرئيس، وبقي بلقاسم دبرز في منصب المقرر.

9 - وبعد ستة أشهر من المداولات عبر الإنترنت ووجهاً لوجه في طرابلس وبنغازي، اختُتمت أعمال الحوار المنظم الذي يسّرته البعثة وهو حوار استُهل في كانون الأول/ديسمبر 2025 (انظر S/2026/281، الفقرة 8)، وصدر تقريره النهائي خلال الجلسة العامة الختامية التي عُقدت في طرابلس في 7 حزيران/يونيه 2026. وترأست الممثلة الخاصة تلك الجلسة وحضرها أعضاء لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين. وقدم المشاركون التوصيات المنبثقة عن كل مسار من مسارات الحوار الأربعة، أي مسار الحوكمة ومسار الاقتصاد ومسار الأمن ومسار المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان، بهدف

تهيئة الظروف الكفيلة بالتمكين من إجراء انتخابات وطنية وتعزيز الحوكمة الفعالة ومعالجة دوافع النزاع الطويلة الأمد.

10 - وفيما يتعلق بالمسار المكرس للحوكمة، كان هناك توافق واسع على ضرورة إنشاء هيئة تنفيذية موحدة لإدارة مرحلة انتقالية تمتدُّ من 18 إلى 24 شهراً والتحضير للانتخابات. على أن تُعيَّن هذه الهيئة بناء على التوافق بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة أو تُعيَّن، في حالة تعذر التوافق بينهما، من خلال آلية حوار تُنشأ بموجب المادة 64 من الاتفاق السياسي الليبي. وأوصى المشاركون أيضا باتباع نهج تدرُّجي في تعزيز الحوكمة المحلية واللامركزية يبدأُ بإجراء التعديلات القانونية اللازمة. وإذ شددوا على أهمية الدستور الدائم في كفالة الاستقرار السياسي، اقترحوا تشكيل فريق تحكيم وطني لمراجعة الإطار الدستوري للبلد، على أن يُكلَّف لاحقاً مجلسُ شيوخ منتخب بمهمة إتمام صياغة مشروع الدستور. ولم تُعتمد التوصيات المنبثقة عن المسار المكرس للحوكمة بالإجماع، حيث أبدى ستة من المشاركين الثلاثين في المسار آراء مخالفة.

11 - وفيما يتعلق بالمسار المكرس للاقتصاد، قُدمت أكثر من 370 توصية بشأن الحوكمة المالية، وإدارة عائدات النفط والموارد السيادية، والتنويع الاقتصادي وإعادة الهيكلة الاقتصادية، والتنمية المتوازنة، وتعزيز المساءلة والشفافية. وشدد المشاركون في هذا المسار على ضرورة زيادة الفرص المتاحة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم دعم موجّه للمناطق المحرومة، ولا سيما في جنوب ليبيا وفي المناطق الريفية من البلد.

12 - وبعد النظر في الظروف الأمنية اللازمة لإجراء الانتخابات، أوصى المسار المكرس للأمن بإدماج آلية لتنسيق الأمن الانتخابي ضمن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، على أن تعمل هذه الآلية بموجب تسلسل قيادي موحد بإشراف وزارة الداخلية. وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، اقترح المسار إنشاء غرف وساطة على مستوى البلديات لمعالجة ما ينشأ من توترات. وأشار المشاركون إلى التشرذم المؤسسي وضعف الرقابة باعتبارهما العائقين الرئيسيين أمام الإصلاح الفعال لقطاع الأمن، ودعوا إلى إنشاء هيئة مدنية موحدة لتتولى المسؤولية عن السياسة الأمنية. وأوصى هذا المسار كذلك بالتدرّج في توحيد مؤسسات قطاع الأمن من خلال تدابير بناء الثقة، وتعزيز التنسيق فيما بين الهيئات العسكرية والأمنية، وتوحيد الإطار القانوني ذي الصلة.

13 - ودعا المسار المكرس للمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان إلى مواءمة التشريعات الليبية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان بما يكفل تحقيق أهداف منها إنهاء الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب. ولضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية، دعا المشاركون الأطرافَ الرئيسية إلى الالتزام بميثاق وطني يُلزِمها بقبول نتائج الانتخابات. واقترح المسار أيضا تدابير لمعالجة التشرذم القضائي، بما في ذلك حمايةُ المؤسسات القضائية من التدخل السياسي وإنشاءُ آليات للفصل في الأحكام القضائية المتضاربة، ودعا إلى وضع إطار للمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية يتمحور حول الضحايا.

14 - وسعيا لأن تكون العملية السياسية عمليةً شاملةً للجميع يقودُها الليبيون ويتولُّون زمامها، جمَع الحوار المنظم بين أكثر من 120 مشاركا من مختلف أنحاء ليبيا شكّلت النساء نسبة 35 في المائة منهم، ومن هؤلاء المشاركين ممثلون عن مكونات البلد الثقافية واللغوية والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب ومختلف الفئات السياسية. وخلال عملية الحوار، أشركت البعثة، من خلال الاستطلاعات عبر الإنترنت والحوارات في الفضاء الإلكتروني ومن خلال المنصات الرقمية، ما يقارب 13 000 شخصا في مختلف أنحاء البلاد،

ومنهم أكثر من 000 3 شـاب، في مناقشـة القضـايا التي نوقشـت في إطار الحوار المنظم. وعقب انتهاء عملية الحوار المنظم، بدأ المشاركون فيه بذل جهود توعوية فردية في مجتمعاتهم لتعميم نتائج الحوار وحشد دعم جماهيري أوسع للتوصيات.

15 - وعلى الصعيد الاقتصادي، اتخذت المؤسسات في شرق ليبيا وغربها خطوات نحو تعزيز التنسيق في مجال الميزانية في ظل تشـرذم الإنفاق العام وضـعف ممارسـات الرقابة. وفي 11 نيسـان/أبريل، وقّع مندوبون عن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، في مقر مصـرف ليبيا المركزي، ملحقاً أُلحق بالاتفاق بشـأن البرنامج الموحد للتنمية الذي أبرم في 18 تشـرين الثاني/نوفمبر 2025 (انظر S/2025/792، الفقرة 10)، وهو يحدد إطاراً موحداً للإنفاق لعام 2026 يشـمل جميع فئات الإنفاق العام، والمخصـصـات الممنوحة للمؤسسة الوطنية للنفط. وفي 15 أيار/مايو، عقدت اللجنة التقنية المشتركة المكلفة بالإشراف على تنفيذ الاتفاق وملحقه اجتماعها الأول في تونس برعاية سفارة الولايات المتحدة الأمريكية.

16 - وفي 12 تموز/يوليه، اجتمع رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الليبي، صـلاح الدين النمروش، ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش الوطني الليبي، خالد حفتر، وأعضاء اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في سرت، واتفقوا على تعزيز التنسيق العسكري والقيام بأنشطة مشتركة للمضي في توحيد المؤسسات العسكرية. ومثّلت نائبة الممثلة الخاصة للشؤون السياسية البعثةَ في هذا الاجتماع.

17 - وشـاركت الأطراف الليبية في جهودٍ قادتْها دولٌ أعضـاء بهدف إعادة توحيد المؤسـسـات العسـكرية والأمنية. فقد حضـر عبد السـلام الزوبي، نائب وزير الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية، وصـدام حفتر، نائب قائد الجيش الوطني الليبي، مراسـم افتتاح تمرين العمليات الخاصـة "فلينتلوك" الذي أجرته قيادة الولايات المتحدة العسكرية في أفريقيا في سرت في الفترة من 14 إلى 30 نيسان/أبريل. وخلال ذلك التمرين، قامت الوحدات العسكرية المنتسبة للجيش الليبي والوحدات العسكرية المنتسبة للجيش الوطني الليبي بعمليات تحت قيادة آلية تنسيق مخصصة جمعت بين التسلسل القيادي في الشرق والتسلسل القيادي في الغرب. وفي الفترة من 11 نيسـان/أبريل إلى 21 أيار/مايو، شـارك أيضـا أفراد عسـكريون من شـرق ليبيا ومن غربها في التمرين المشترك المتكامل "إيفِس-2026" الذي نظمته القوات المسلحة التركية في إزمير بتركيا.

18 - وفي 28 حزيران/يونيه، أعلن المجلس الرئاسـي إقالة حسين محمد العايب من منصـب مدير جهاز المخابرات العامة وتعيين عبد المجيد مليقطة خلفاً له. وفي اليوم نفسـه، أعلن موسـى الكوني، نائب رئيس المجلس الرئاسي، عن رفضه لذلك التعيين، مشيراً إلى أن القرار اتُخذ دون موافقته وأن جميع قرارات المجلس الرئاسي يجب أن تُتخذ بالإجماع بين أعضائه الثلاثة. واعترض على ذلك القرار أيضا رئيس مجلس النواب، حيث قال إن التعيين ليس له أي أثر قانوني ما لم تصدّق عليه الأغلبية المطلقة في المجلس. وأصدر السيد الكوني والسيد صـالح تعليمات إلى مصـرف ليبيا المركزي في مراسـلات منفصـلة بعدم السـماح بإجراء أي معاملات مالية لصـالح جهاز المخابرات العامة إلى حين تسـوية الخلاف. وفي 5 تموز/يوليه، أصـدرت محكمة بنغازي الابتدائية حكماً أمرت فيه المجلس الرئاسـي بتعليق تنفيذ قراري إقالة السـيد العايب وتعيين السيد مليقطة. وفي سياق دعوى منفصلة، رفضت محكمة طرابلس الابتدائية التماساً قدمه السيد العايب طلب فيه تعليق تنفيذ القرارين ذاتهما. وفي رسـالة موجهة إلى المجلس الرئاسـي في 15 تموز/يوليه، نبّه النائب العام إلى وجوب أن يتوافق أي قرار متعلق بتعيين مدير جهاز المخابرات العامة مع الشـروط القانونية لكفالة سـلامة الإجراءات المرتبطة بعمل هذه المؤسـسـة. وفي 26 تموز/يوليه، رفضـت محكمة الاسـتئناف في طرابلس أيضاً دعوى الاستئناف التي رفعها السيد العايب والتي طعن فيها في قراري المجلس الرئاسي.

ألف - لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين

19 - واصلت البعثة تيسير التواصل بين المشاركين في الحوار المنظم والأفرقة العاملة التابعة للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين بهدف تعزيز الدعم الدولي المنسق المقدم للحوار وخريطة الطريق التي تيسّرها البعثة. ففي 23 نيسان/أبريل، اجتمع المشاركون في مسار الحوار المنظم المكرس للمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان مع الفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وشددوا على أن المصالحة وحماية حقوق الإنسان شرطان أساسيان لتشمل العملية السياسية الجميع. ودعا جميع المشاركين في الاجتماع إلى تقديم دعم دولي معزز، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن، للتوصيات المنبثقة عن الحوار المنظم؛ وتقديم دعم متواصل لجهود المساءلة، بما فيها جهود المحكمة الجنائية الدولية؛ ومتابعة نتائج فريق الخبراء المعني بليبيا. وفي 5 أيار/مايو في بنغازي، قدم أعضاء مسار الحوار المنظم المكرس للأمن توصياتهم إلى الفريق العامل المعني بالأمن.

باء - المساعي الدولية والإقليمية

20 - واصلت البعثة تواصلها مع الشركاء الدوليين مشجعةً على الاستمرار في إيلاء الاهتمام والدعم لخريطة الطريق التي تيسّرها البعثة. ففي الفترة من 17 إلى 19 نيسان/أبريل، عقدت الممثلة الخاصة، على هامش منتدى أنطاليا للدبلوماسية الذي عُقد في تركيا، اجتماعات ثنائية مع وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الأفريقية في الجزائر، أحمد عطاف؛ ووزيرة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والفرنكوفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تيريز كايِكوامبا واغنر؛ ووزير الدولة بوزارة خارجية قطر، محمد بن عبد العزيز بن صالح الخليفي؛ ووزير شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هاميش فالكونر؛ وكبير مستشاري رئيس الولايات المتحدة الأمريكية للشؤون العربية والإفريقية، مسعد بولس. وخلال تلك الاجتماعات، قدمت الممثلة الخاصة إحاطات عن التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق، وأعربت مجددا عن الحاجة للدعم الدولي لتعزيز الجهود التي تقودها ليبيا من أجل بناء دولة ديمقراطية تحتضن جميع الليبيين.

21 - وفي 7 أيار/مايو، اجتمعت الممثلة الخاصة في باريس مع وزير الشؤون الأوروبية والخارجية في فرنسا، جان - نويل بارو، والمبعوث الخاص للرئيس الفرنسي لليبيا، بول سولير، لمناقشة التطورات السياسية والأمنية في ليبيا. وفي 19 أيار/مايو، قدمت الممثلة الخاصة إحاطة عن المساعي التي تبذلها لإنجاز أول مرحلتين من خريطة الطريق إلى سفراء الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه حضوريا في طرابلس، وقدمت الإحاطة نفسها عن بُعد إلى من هم معتمدون لدى ليبيا ويقيمون في تونس. وفي 4 حزيران/يونيه، ناقشت الممثلة الخاصة في تونس التطورات في ليبيا مع ممثلي السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى ليبيا.

22 - وفي 9 حزيران/يونيه، قدمت الممثلة الخاصة إحاطة عبر الإنترنت إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن آخر التطورات في ليبيا والمساعي لتنفيذ خريطة الطريق التي تيسّرها البعثة، ولا سيما التوصيات المنبثقة عن مسار الحوار المنظم المكرس للمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان. وأكدت مجدداً ما للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أهمية في دعم العملية السياسية.

23 - وفي 21 أيار/مايو، شاركت الممثلة الخاصة في الاجتماع الثلاثي لوزراء خارجية تونس والجزائر ومصر الذي عُقد في القاهرة. وأبلغتهم بالمناقشات التي دارت في إطار المجموعة المصغرة وفي إطار الحوار المنظم. وعلى هامش ذلك الاجتماع الثلاثي، ناقشت الممثلة الخاصة التطورات في ليبيا مع وزير

مصـــر للخارجية والتعاون الدولي والمصـــريين بالخارج، بدر عبد العاطي. وفي 5 و 23 حزيران/يونيه، اجتمعت الممثلة الخاصـــة في تونس مع وزير تونس للشـؤون الخارجية والهجرة والتونســيين بالخارج، محمد علي النفطي.

جيم - الحالة الأمنية

طرابلس والمنطقة الغربية

24 - استمرت الهدنة المتوصل إليها في طرابلس في أيار/مايو 2025 (انظر S/2025/509، الفقرة 2) رغم اســتمرار التنافس بين الجهات الأمنية وبقاء التوترات قائمة دون حلّ بين القوات الموالية لحكومة الوحدة الوطنية والقوات التي تعارضـــها. واندلعت في 6 نيســـان/أبريل 2026 اشـــتباكات محلية متفرقة في منطقة طرابلس الكبرى، بما في ذلك حي السواني الواقع جنوب غرب العاصمة.

25 - وفي 8 أيار/مايو، اندلعت اشـــتباكات عنيفة في الزاوية بين ائتلافين متنافســـين، أحدهما يعارض حكومة الوحدة الوطنية والآخر يؤيدها. وطالت تلك الاشتباكات أحياء سكنية وأسفرت حسبما أفادت التقارير عن مقتل ما لا يقل عن 13 شخصاً، منهم مدنيان (أحدهما امرأة)، وأفضت إلى التعليق المؤقت للعمليات في مصـفاة النفط بالزاوية. وأُصـيب أيضـا مدنيان على الأقل (أحدهما امرأة) جراء الرصـاص الطائش والقصـف بقذائف الهاون في مناطق مكتظة بالسـكان حسـبما أفادت التقارير. وأُبلغ أيضـا عن اندلاع اشـتباكات بين جماعات مســـلحة محلية في الزاوية وفي محيطها في 1 و 2 و 28 و 30 أيار/مايو وفي 18 و 20 و 26 حزيران/يونيه و 13 تموز/يوليه، وعن استهداف أشخاص معينين بالقتل والإضرام المتعمد لحرائق.

شرق وجنوب ليبيا

26 - في جنوب ليبيا، أعلن تحالف يتشـكل من عناصـــر مســـلحة يُعرف باســـم "غرفة عمليات تحرير الجنوب" في 26 نيســـان/أبريل أنه بدأ تنفيذ عمليات ضـــد الجيش الوطني الليبي. وردّ هذا الجيش على ذلك بتكثيف الدوريات على الحدود الجنوبية. وفي 16 حزيران/يونيه، أفادت تقارير بأن الجيش الوطني الليبي كان يحفر خندقاً حول مدينة القطرون في محاولة واضـــحة لتقييد حركة الجماعات المســـلحة وشـــبكات التهريب. وفي 24 حزيران/يونيه، أعلن تحالف "غرفة عمليات تحرير الجنوب" أنه ألقى القبض على ســـتة أشـــخاص موالين للجيش الوطني الليبي بالقرب من براك الشاطئ. وفي 26 حزيران/يونيه، أدانت عدة مجالس بلدية في الجنوب، ومنها مجالس ســـبها والقطرون وبراك الشـــاطئ، الهجمات التي اســـتهدفت الجيش الوطني الليبي ووصفتها بأنها أعمال تنتهك حق المواطنين في الأمن والاستقرار.

دال - التطورات الاقتصادية

27 - اســتمرت معاناة الاقتصـــاد الليبي من مكامن ضـــعف بنيوية في ظل ارتفاع مســتويات الإنفاق العام واســتمرار الاعتماد على عائدات الهيدروكربونات. وظل ســعر الصــرف الرسـمي عند حوالي 6,37 دنانير ليبية مقابل الدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة، في حين انخفض ســـعر الصـــرف في الســـوق الموازية من 9,45 دنانير ليبية في آذار/مارس إلى حوالي 8,5 دنانير ليبية في تموز/يوليه. وأشـــار صـــندوق النقد الدولي، في البيان الاختتامي الذي نشره في 10 نيسان/أبريل في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2026 الموفدة إلى ليبيا، إلى أن العجز المالي بلغ 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، وأن الدين العام

ارتفع إلى 146 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما ارتفع معدل التضخم إلى رقم عشري، مما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، ارتفعت التكلفة الوطنية لسلة الإنفاق الغذائي بنسبة 10,3 في المائة في نيسان/أبريل مقارنة بشهر آذار/مارس، حيث أدى انخفاض قيمة الدينار وارتفاع تكاليف الاستيراد إلى ارتفاع الأسعار.

28 - ولتضييق الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية وتحسين سبل الحصول على العملات الأجنبية عبر القنوات المصرفية الرسمية، شرع مصرف ليبيا المركزي في شهر نيسان/أبريل في تزويد المصارف التجارية ومكاتب الصرف المرخصة بالمزيد من دولارات الولايات المتحدة. واتُّخذت أيضا تدابير تنظيمية جديدة تقنّن مبيعات العملات الأجنبية والمعاملات الإلكترونية المباشرة للتجار الصغار التي تصل قيمتها إلى 000 100 دولار من دولارات الولايات المتحدة بهدف تعزيز الشفافية وتحسين الرقابة والحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

29 - وواصل المصرف المركزي جهوده لرقمنة الإدارة المالية العامة وتعزيز الرقابة على صرف رواتب الموظفين العموميين. وفي 29 نيسان/أبريل، أصدر وزير المالية تعليمات للمؤسسات العامة بإكمال تقديم بيانات الموظفين عبر المنصات الإلكترونية المخصصة لذلك، مشيراً إلى أن شهر أيار/مايو 2026 سيكون الشهر الأخير الذي تُدفع فيه الرواتب بطريقة يدوية. وفي تموز/يوليه، كان نحو 1,7 مليون موظف عمومي يمثلون حوالي 76 في المائة من القوة العاملة في القطاع العام قد سُجلوا في النظام الإلكتروني الجديد لدفع الرواتب.

30 - وتأثر قطاع النفط والغاز بمجموعة من العوامل تمثلت في التحديات التشغيلية وجهود إعادة الهيكلة وعوامل خارجية. وتزامنت الزيادة في أسعار النفط والغاز العالمية مع ارتفاع في إنتاج النفط الليبي، مما أدى إلى زيادة إجمالي عائدات التصدير. وارتفعت عائدات النفط والغاز، بما في ذلك العائدات المتأتية من الإتاوات والضرائب على الامتيازات، لتصل إلى متوسط شهري يبلغ حوالي 3,5 بلايين دولار منذ نيسان/أبريل، مقارنة بمتوسط شهري بلغ حوالي 1,34 بليون دولار خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس وفقا للبيانات التي نشرتها المؤسسة الوطنية للنفط. وفي 11 أيار/مايو، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط عن توقيع اتفاق مع شركة تراستا إنيرجي المحدودة المملوكة للإمارات العربية المتحدة لاستعادة ليبيا الملكية الكاملة لمصفاة ومجمع راس لانوف للبتروكيماويات في شرق ليبيا، مما يمهد الطريق لإعادة تأهيلها ثم إعادة فتحها في نهاية المطاف بعد أكثر من عقد من التوقف عن العمل. وفي الوقت نفسه، أثرت الاضطرابات التي طالت إمدادات الوقود على منطقة طرابلس الكبرى ومدن أخرى في نهاية نيسان/أبريل وفي أيار/مايو، ويرجع ذلك أساساً إلى استمرار التصدير غير المشروع للوقود المدعوم، وتأخر الواردات من الوقود المكرر، ونقص مرافق التخزين، والتعليق المؤقت للعمليات في مصفاة الزاوية (انظر الفقرة 25 أعلاه).

31 - ويتزايد وضوح الاستغلال الممنهج للإعانات. ففي 8 حزيران/يونيه، نشر ديوان المحاسبة الليبي والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تقارير عن إعانات وقود وأدوية تشير إلى شبهات فساد وتهريب وتسريب في كلا القطاعين. وأبرزت تلك التقارير زيادات حادة وغير مبررة في استهلاك الوقود من قبل جهات عسكرية وأمنية وقطاع الطاقة. ووقفت تلك التقارير أيضا على حالات من الازدواجية في المشتريات والنمو غير الطبيعي لشركات وتضارب المصالح في قطاعي الصحة والأدوية.

32 - وأدت الصعوبات المواجهة في قطاعي الوقود والطاقة إلى زيادة الضغط على توليد الكهرباء والإمداد بها. ففي تموز/يوليه، أفضت الانقطاعات الكبيرة في التيار الكهربائي التي عطلت إمدادات الكهرباء والمياه في مختلف أنحاء ليبيا، والتي جاءت بعد أسابيع عُمد فيها إلى قطع التيار الكهربائي عنوة لإدارة نقص الوقود، إلى انخفاض إمدادات الغاز وزيادة الطلب خلال فترة شهدت موجة حر استثنائية. وأدى الاستياء الشعبي بسبب ذلك إلى اندلاع مظاهرات في طرابلس في 26 و 27 تموز/يوليه. وأغلق المتظاهرون الطرق وسبل الوصول إلى العديد من المؤسسات، بما في ذلك الوزارات والمجلس الرئاسي ومصرف ليبيا المركزي.

ثالثا - الدعم الانتخابي

33 - إلى حين اختتام عملية المجموعة المصغرة، اقتصر نشاط الأعضاء الأربعة الحاليين في مجلس إدارة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، بمن فيهم رئيسها، على الشؤون الإدارية، مما أدى إلى تأخير الاستعدادات للجولة المقبلة من انتخابات المجالس البلدية المقرر إجراؤها في أوائل عام 2027. وفي نيسان/أبريل 2026، شرعت تلك المفوضية أيضا، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عملية لاستخلاص الدروس المستفادة فيما يتعلق بالجوانب التنفيذية والتقنية لانتخابات المجالس البلدية التي أُجريت في الفترة ما بين عامي 2024 و 2026.

34 - وواصلت المفوضية أنشطة بناء القدرات، استعداداً للعمليات الانتخابية المقبلة، لتعزيز نزاهة الانتخابات وتشجيع مشاركة الجميع فيها، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وفي 14 حزيران/يونيه، قدمت المفوضية إلى شركائها، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثلو الدول الأعضاء والمجتمع المدني، التقرير السنوي لعام 2025 باستخدام أداة eMonitor+، ويسلط التقرير الضوء على الاستنتاجات الرئيسية المتوصل إليها بشأن العنف ضد المرأة عبر الإنترنت خلال انتخابات المجالس البلدية الماضية ويتضمن توصيات بشأن إجراء العمليات الانتخابية المقبلة.

رابعا - دعم قطاع الأمن وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

35 - في 14 أيار/مايو، نظمت البعثة في سرت اجتماعا لفريق التنسيق التقني المشترك المعني بأمن الحدود الذي يضم كبار الضباط العسكريين وضباط الشرطة من شرق ليبيا وغربها وجنوبها. واتفق المشاركون على تدابير عملية لتعزيز التعاون في مجال أمن الحدود بطرق منها تنفيذ عمليات متكاملة تتولاّها وحدات مشتركة لحراسة الحدود في غات وغدامس، ونشر وتدريب الأفراد في مراكز التنسيق في طرابلس وبنغازي، وإنشاء قنوات اتصال بين هذه الجهات.

36 - وفي 19 و 20 أيار/مايو، نظمت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة حلقة عمل في طرابلس كان موضوعها دور النساء في منع نشوب النزاعات والحد من العنف المجتمعي واستدامة ترتيبات وقف إطلاق النار. وحضرت 25 امرأة من مختلف أنحاء ليبيا تلك الحلقة، ومنهن عضوات في مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وممثلات عن المجتمع المدني ومشاركات في مسار الحوار المنظم المكرس للأمن.

الإجراءات المتعلقة بالألغام وإدارة الأسلحة والذخيرة

37 - لا يزال وجود الذخائر المتفجرة يهدد المدنيين وجهات العمل الإنساني في مختلف أنحاء ليبيا. ففي 14 أيار/مايو، أصيب مواطن ليبي يعمل في إزالة المتفجرات بجروح إثر انفجار قذيفة أثناء عملية إزالة في مصراتة. واستمرت عمليات إزالة الألغام وجلسات التوعية في طرابلس ومصراتة. وأُزيل لاحقا ما مجموعه 387 7 قطعة من الذخائر المتفجرة و 729 طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة و 521 3 قطعة من الخردة.

38 - وفي 4 نيسان/أبريل، نظمت البعثة، بالشراكة مع المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب وحركة الكشافة الليبية ومنظمة السلام الليبية والهلال الأحمر الليبي أنشطة للتوعية بخطر الألغام في طرابلس بمناسبة اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد استفاد من تلك الأنشطة ما مجموعه 416 شخصا، منهم 383 طفلاً (221 فتى و 162 فتاة) و 33 بالغاً (17 امرأة و 16 رجلاً). وفي الفترة من 16 نيسان/أبريل إلى 7 أيار/مايو، نظمت البعثة دورتين تدريبيتين في طرابلس بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة لفائدة 30 ضابطاً من هيئة الأركان العامة للجيش الليبي.

39 - وفي 14 أيار/مايو، عقدت البعثة، بالاشتراك مع حكومة إيطاليا، الاجتماع السنوي الثاني لفريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام في ليبيا في طرابلس. وناقش فيه ممثلون عن ألمانيا وإيطاليا وتركيا وتونس وجمهورية كوريا وفرنسا وقطر ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا (مملكة -) والاتحاد الأوروبي مسائل تنسيق الدعم الدولي الجاري للأنشطة المتعلقة بالألغام وبناء القدرات في هذا الصدد في ليبيا، مؤكدين من جديد التزامهم بدعم الجهود الليبية في هذا المجال.

خامسا - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

40 - في 16 تموز/يوليه، أقرت المحكمة الجنائية الدولية جميع التهم الموجهة إلى خالد محمد علي الهيشري، الذي كان من كبار أعضاء جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب (انظر S/2026/281، الفقرة 47)، وأحالت قضيته إلى المحاكمة. ووُجهت إلى الهيشري 17 تهمة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُزعم أنه ارتكبها أساسا في سجن معيتيقة في الفترة من عام 2014 إلى عام 2020.

41 - وفي 17 حزيران/يونيه، أصدر وزير العدل في الحكومة المعيّنة من مجلس النواب مرسوماً يقضي بإنشاء المعهد العالي للقضاء في بنغازي ليعمل بالتوازي مع المعهد العالي للقضاء في طرابلس المسؤول عن تدريب وتأهيل القضاة والمدعين العامين وأعضاء الهيئات القضائية. وعلى الرغم من المقترحات التي قدمتها لجنة الوساطة المكونة من خبراء قانونيين ليبيين في شباط/فبراير 2026 (انظر S/2026/281، الفقرة 14)، والتوصيات المنبثقة عن مسار الحوار المنظم المكرس للمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان، لم يُحرز أي تقدم مهم في تبديد الانقسام المؤسساتي القضائي.

ألف - العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

42 - واصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي النهوض ببرنامجهما المشترك المتعلق بالأشخاص المفقودين والعدالة الانتقالية من خلال تقديم المشورة بشأن الإصلاح القانوني، وبناء القدرات المؤسسية، ومبادرات دعم الضحايا. وفي شهر آذار/مارس، وبعد 18 شهراً من المشاورات، اتفقت لجنة تضم خبراء

قانونيين وخبراء في الأدلة الجنائية وأعضـــاء من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة ووزارة العدل ووزارة الداخلية والهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين ومجلس حقوق الإنســـان والمجتمع المدني وأســـر المفقودين على مشـروع قانون منقح بشـأن المفقودين وضـحايا الاختفاء القسـري يهدف إلى معالجة تداخل الاختصـاصـات والثغرات القانونية. وشـرع المعنيون الليبيون في القيام بالاسـتعدادات اللازمة لتقديم مشـروع القانون إلى مجلس النواب.

43 - وفي 23 و 30 نيســـان/أبريل، انتهت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تقديم تدريب متخصص في علم الأدلة الجنائية شارك فيه أكثر من 50 شخصا، منهم 21 امرأة، من الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين ووزارة العدل ووزارة الداخلية ومكتب النائب العام. وقدم ذلك التدريب خبراء دوليون في إطار برنامج للدعم المؤسسي مدته ستة أشهر، وكان الهدف منه هو تعزيز القدرات المتعددة التخصصات في مجال التعرف على الهوية، بما يتماشـــى مع المعايير الدولية. وفي الفترة من 31 آذار/مارس إلى 6 نيسـان/أبريل، قدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضـا تدريبا لما عدده 32 محامياً ليبياً، منهم 11 امرأة، بهدف دعم إنشـاء آليات للمسـاعدة القانونية والإحالة إلى خدمات الصـحة النفسـية من أجل أسـر المفقودين في تاورغة وترهونة، وأعقبه تقديم تدريب لما عدده 19 خبيراً في مجال الصـــحة النفســـية والدعم النفســـي الاجتماعي، منهم 8 نســـاء، في الفترة من 3 إلى 6 حزيران/يونيه. وســـاهم ذلك التدريب في تكوين مجموعة وطنية من المحامين ومن المتخصصين في مجال الصحة النفسية ممن يتمتعون بالقدرة على تقديم المساعدة بالمجان في رفع الشكاوى والتوثيق والإجراءات الجنائية وعلى تقديم الدعم للضحايا والناجين.

باء - الحرمان من الحرية والاحتجاز بصورة غير مشروعة والتعذيب

44 - في نيسـان/أبريل 2026، أفادت تقارير بأن شـيخين صـوفيين توفيا أثناء احتجازهما، أحدهما توفي في مركز احتجاز في الكويفية والآخر في مركز احتجاز في قرنادة. ولم تعرف بعد أسباب الوفاة بالضبط.

45 - وفي 11 نيسـان/أبريل، قامت البعثة ومكتب النائب العام بزيارة مشـتركة إلى سـجن معيتيقة لتقييم ظروف احتجاز السـجناء فيه الذين يُقدر أن عددهم يتراوح بين 300 1 و 400 1 سـجين. ومن دواعي القلق التي وُقف عليها خلال تلك الزيارة: طول مدة الحبس الاحتياطي التي تصـــل في بعض الحالات إلى عدة سـنوات؛ ومحدودية إمكانية التواصـل مع أفراد الأسـرة والمحامين؛ واسـتمرار إيداع السـجناء المدانين مع المحتجزين رهن المحاكمة؛ والقصور في تنفيذ أوامر الإفراج الصادرة عن السلطات القضائية.

46 - وفي 12 أيار/مايو، أعلنت عدة مراكز احتجاز في غرب ليبيا، ومنها ســـجن معيتيقة، عن الإفراج عن نحو 100 محتجز عملاً بقرار صـدر في 26 شباط/فبراير عن مجلس القضـاء الأعلى في طرابلس مُنح العفو بموجبه لفئات متنوعة من الســـجناء. وفي شـــرق ليبيا في 4 أيار/مايو، أعلنت اللجنة الوطنية لمتابعة أوضـاع السجون والسجناء التي أنشأتها الحكومة المعينة من مجلس النواب في كانون الأول/ديسمبر 2025 أنها أفرجت عن جميع السـجناء في السـجون الخاضـعة لسـيطرة الشـرطة العسـكرية التابعة للجيش الوطني الليبي الذين قضت النيابة العسكرية والمحاكم المختصة ببراءتهم. وأكدت تلك اللجنة أيضا أنه سيُفرج انطلاقا من 25 أيار/مايو عن سجناء آخرين من سجن قرنادة يبلغ عددهم 250 سجينا رهن قرارات العفو.

47 - وفي 25 أيار/مايو، أُلقي القبض في سرت على 10 مواطنين أجانب مشاركين في قافلة الصمود 2 التي قيل إنها نُظمت لدعم إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة، وذلك بزعم عدم حصولهم على التصاريح اللازمة للعبور والتجمُّع. ونُقل أولئك الأشـــخاص المقبوض عليهم إلى بنغازي واحتُجزوا من قبل جهاز الأمن

الداخلي. وعقب تواصل البعثة مع السلطات المعنية، أُفرج عن الأشخاص العشرة و/أو رُحِّلوا في الفترة ما بين 24 و 26 حزيران/يونيه.

جيم - المهاجرون واللاجئون

48 - في نيسان/أبريل 2026، كان يوجد في ليبيا ما يزيد عن 748 943 مهاجرا ولاجئا وفقا لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة. وبحلول 28 تموز/يوليه، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد سجلت 866 111 لاجئا في طرابلس، ومنهم 743 93 سودانيا، في حين قُدر أن إجمالي عدد اللاجئين السودانيين الموجودين في البلد يبلغ 043 566 لاجئا. وشكلت النساء والأطفال نسبة 62 في المائة من اللاجئين السودانيين، وشكل الأطفال وحدهم نسبة 24 في المائة.

49 - واستمر اللاجئون السودانيون في دخول ليبيا عبر تشاد ومصر والنيجر حتى أيار/مايو 2026. وأفادت السلطات في شرق ليبيا بأن الدخول عبر مصر كان الأنشط، في حين ظل الدخول عبر الحدود بين السودان وليبيا محدودا بسبب الوضع الأمني وإغلاق الحدود.

50 - وفي عام 2026، رُحِّل 153 لاجئا سودانيا قيل إن الفحوص أثبتت إصابتهم بأمراض معدية، ومنها فيروس نقص المناعة البشرية والسل والتهاب الكبد الوبائي باء وجيم، حيث رُحلوا جواً من بنغازي إلى بورتسودان على نفقتهم، بينما أُبقي من لم يتمكنوا من تغطية تكاليف ترحيلهم قيد الاحتجاز. وفي أيار/مايو 2026، موّلت حكومة الوحدة الوطنية، بالتعاون مع سفارة السودان في طرابلس، عودة 176 1 لاجئا سودانيا طوعا على متن سبع رحلات جوية من طرابلس إلى بورتسودان. وأكدت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في ليبيا، من جديد، أنها لن تيسر أو تدعم عمليات العودة ما لم تُعتبر الأوضاع في السودان آمنة، وذلك تمشياً مع مبادئ العودة الطوعية والآمنة والكريمة.

51 - وفي الفترة الممتدة من أوائل نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه 2026، اعتُرض 393 3 مهاجرا ولاجئا في البحر أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط قادمين من ليبيا، وسُجلت 188 حالة وفاة. وفي 18 حزيران/يونيه، انقلب قارب قبالة سواحل طبرق كان على متنه حوالي 62 لاجئا ومهاجرا، وأُعيد 10 منهم إلى ليبيا وانتُشلت 52 جثة من البحر. وعموما، قدمت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مساعدات منقذة للحياة لما عدده 330 6 شخصا أُنقذوا أو اعتُرضوا في البحر، ومنهم 278 1 لاجئا أو شخصا بحاجة إلى الحماية الدولية.

52 - وفي 4 أيار/مايو، أعلنت وزارة الداخلية عن إعادة فتح ثلاثة مراكز احتجاز في غرب ليبيا في إطار تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لإدارة الهجرة غير النظامية، مشيرةً إلى أن مراكز الاحتجاز هذه ستعمل وفقا للمعايير الإنسانية ومعايير حقوق الإنسان. واستُؤنف منذئذ التشغيل الرسمي لمركز طريق السكة للاحتجاز في طرابلس الذي يستضيف النساء والأطفال، وشرعت المنظمة الدولية للهجرة في تقديم المساعدة فيه.

53 - وفي 19 تموز/يوليه، كان نحو 717 7 شخصاً محتجزين في مراكز احتجاز رسمية، وحُدد أن حوالي 619 3 منهم هم أشخاص بحاجة إلى الحماية الدولية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُطلق سراح 33 شخصاً من المحتاجين إلى الحماية الدولية، ومنهم 10 أطفال (من إريتريا وإثيوبيا)، وسُجلوا لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقُدمت إليهم المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية.

54 - وانتشرت انطلاقا من أواخر أيار/مايو معلومات مغلوطة ومضللة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في ليبيا، ومنها مزاعم كاذبة بأن الأمم المتحدة تسعى إلى توطين المهاجرين واللاجئين بشكل دائم في البلد. وفي ظل تصاعد خطاب الكراهية والتحريض ضد موظفي الأمم المتحدة، تظاهر مئات الأشخاص في 4 حزيران/يونيه أمام مكاتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجمع البعثة في طرابلس مطالبين بأن يغادر الكيانان ليبيا. وفي حوادث منفصلة، قام متظاهرون بإلقاء الرمل أمام مكاتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما أدى إلى إغلاق الممر المؤدي إليها، واخترقوا الطوق الأمني الخارجي لمجمع البعثة وألحقوا أضراراً بالمدخل الرئيسي المخصص للمركبات ودمّروا كاميرات مراقبة تعمل بنظام الدوائر التلفزيونية المغلقة. ولم يتعرض أفراد الأمم المتحدة لأي أذى، لكن أسماء موظفين بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وألقابهم الوظيفية ومعلومات الاتصال بهم سُربت على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي أعقاب تلك الحوادث، علقت المفوضية أنشطتها مؤقتا في مكتبها بطرابلس، وهو لا يزال مغلقا حتى أوائل آب/أغسطس في انتظار اتخاذ السلطات الليبية الإجراءات اللازمة لرفع القيود على الوصول إليه وتوفير الحماية للموظفين المتضررين وإتاحة استئناف خدمات التسجيل والحماية بشكل كامل.

55 - وفي 4 و 9 حزيران/يونيه، أصدرت البعثة بيانات نُفيت فيها المزاعم الكاذبة بأن اللاجئين والمهاجرين سيُوطّنون في البلد وأُدينت فيها أعمال التخريب التي استهدفت مقار الأمم المتحدة. وقامت البعثة أيضا بتعميم صحيفة حقائق توضيحية على وسائل الإعلام بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي 8 حزيران/يونيه، اجتمعت قيادة البعثة مع النائب العام لمناقشة تلك الحوادث وحماية موظفي الأمم المتحدة ومقارها. وفي 11 حزيران/يونيه، وبناء على طلب مجلس الأمن القومي في شرق ليبيا، سافرت نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام والمنسقة المقيمة في ليبيا إلى بنغازي لتوضيح ولاية الأمم المتحدة وعملها على قضايا الهجرة واللاجئين.

56 - وأصدرت وزارة العمل والتأهيل في 31 أيار/مايو ووزارة الخارجية في 1 حزيران/يونيه بيانين أوضحتا فيهما أنه لا يوجد في ليبيا أي برنامج لتوطين اللاجئين فيها. وفي مقابلة أُجريت في 3 حزيران/يونيه، صرح وزير الخارجية المكلف بتسيير الأعمال بأن ليبيا ترفض توطين المهاجرين غير الشرعيين في الأراضي الليبية، وحذّر من التحريض. وفي 2 حزيران/يونيه، أصدر نائب قائد الجيش الوطني الليبي تعليمات باتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة قضية الهجرة، مما أدى إلى اعتقال حوالي 000 3 مهاجر ولاجئ في شرق ليبيا. وقد أُطلق سراح معظمهم بعد اجتيازهم الفحوصات الطبية، وتلقوا المساعدة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وفي 24 حزيران/يونيه، أعلنت الحكومة المعيّنة من مجلس النواب حظر دخول مواطني إثيوبيا وإريتريا والسودان والصومال عبر جميع نقاط الدخول البرية والبحرية والجوية الخاضعة لسيطرتها، باستثناء الدبلوماسيين والعاملين في قطاعي الصحة والتعليم.

57 - ولا يزال المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء يواجهون مخاطر جسيمة تهدد شملهم بالحماية، وقد تفاقمت هذه المخاطر بسبب الخطاب المعادي للمهاجرين واللاجئين. ومن الحوادث المبلغ عنها بين شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو عمليات إخلاء ومضايقات ومداهمات واعتقالات تعسفية واعتداءات جسدية وإذلال علني وترحيل قسري للاجئين والمهاجرين. وساهم تردّي الخطاب العام أيضا في تزايد انعدام الأمن في بيئة عمل جهات العمل الإنساني.

سادسا - تمكين النساء

58 - واصلت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاون مع عضوات تجمُّع المرأة الليبية المشكّل في إطار الحوار المنظم بطرق منها تيسير المشاورات فيما بين عضوات التجمُّع ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. وفي 25 نيسان/أبريل، عقدت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماع مائدة مستديرة جمع بين مشاركين في الحوار المنظم ومسؤولين من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وممثلين عن المجتمع المدني وشركاء دوليين لمناقشة الأولويات التي حددتها النساء في إطار الحوار المنظم وتناول العوائق التي تحول دون مشاركة النساء في الحياة العامة، بما في ذلك الانتخابات.

59 - واختتم تجمُّع المرأة الليبية أعماله بجلسة عامة ختامية عُقدت في طرابلس في 9 حزيران/يونيه بعد ستة أشهر من العمل المتواصل على توطيد الأولويات النسائية. ومن الأولويات التي حددتها عضوات التجمُّع على صعيد المسارات الأربعة للحوار المنظم ما يلي: (أ) إقرار قانون لحماية النساء من العنف، بما في ذلك خلال العمليات الانتخابية؛ (ب) إنشاء صندوق للتمكين الاقتصادي للنساء؛ (ج) زيادة تمثيل النساء في الهيئات التنفيذية وفي العمليات الدستورية وعمليات العدالة الانتقالية؛ (د) اتخاذ تدابير تضمن تمثيلاً نسائياً لا يقل عن نسبة 35 في المائة في المؤسسات المنتخبة والهيئات الأمنية وهياكل أخرى من هياكل الحوكمة. وشددت عضوات التجمُّع على أهمية الحفاظ على استمرارية منبر مماثل لمواصلة تنسيق جهود الدعوة وبناء التحالفات لتعزيز المشاركة السياسية الهادفة للنساء الليبيات.

سابعا - الشباب والسلام والأمن

60 - في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، تواصلت البعثة مع الشباب المشاركين في الحوار المنظم بهدف استقاء الآراء من الشباب على أوسع نطاق للاسترشاد بها في عملية الحوار. وفي 15 نيسان/أبريل، نظمت البعثة تدريبا عبر الإنترنت يتعلق بأخلاقيات الإعلام وإنتاج المحتوى لفائدة 16 ممثلاً عن الشباب. وسبعة من أولئك الشباب انضموا في نيسان/أبريل إلى الحوار المنظم ليُتابعوا المناقشات وليُعدّوا محتوى موجّها للشباب في مجتمعاتهم ليُنشر على وسائل التواصل الاجتماعي. وأُوقف البرنامج في أيار/مايو بسبب نقص الموارد.

61 - وفي الفترة من 1 إلى 4 نيسان/أبريل، قدمت البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تدريباً في إطار برنامج "رائدات" (انظر S/2024/301، الفقرة 67) إلى 35 شابة في طرابلس تناول مواضيع التواصل وأهداف التنمية المستدامة والتفكير النقدي والعمل الجماعي. وفي الفترة من 29 حزيران/يونيه إلى 2 تموز/يوليه، يسّرت البعثة عقدَ الجلسة الأولى من ذلك البرنامج في بنغازي وكان محور تركيزها هو المهارات الإعلامية. وفي شهري نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، عقدت البعثة جلسات عبر الإنترنت لفائدة 95 امرأة من شبكة خريجات برنامج "رائدات" تناولت الصحة النفسية والتواصل.وفي 5 تموز/يوليه، نظمت شبكة الخريجات نفسها حلقة عمل في المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في طرابلس بهدف تشجيع مشاركة الشابات في سوق العمل.

62 - وفي نيسان/أبريل، أوفد مكتب الأمم المتحدة للشباب ومكتب بناء السلام ودعم السلام بعثةً تقنية مشتركة إلى ليبيا. ودعَم صندوق الأمم المتحدة للسكان جهود دمج الأولويات المتعلقة بالشباب والسلام

والأمن في الأطر الوطنية وفي العمليات الوطنية لصياغة السياسات. وعلى صعيد منفصل، أنشأ الفريق العامل المعني بالشباب التابع لفريق الأمم المتحدة القطري فريقاً استشارياً للشباب يضم 12 شاباً وشابةً من مختلف أنحاء ليبيا، منهم أشخاص ذوو إعاقة، بهدف تعزيز إدماج وجهات نظر الشباب في برامج الأمم المتحدة وفي الحوار السياساتي وجهود الدعوة، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2250 (2015).

ثامنا - الحالة الإنسانية والتنمية

63 - وفي 29 نيسان/أبريل، فتحت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مكتبها في ليبيا رسمياً من جديد، مما عزّز تقديم الدعم داخل البلد للأولويات الوطنية المتعلقة بالتعليم والعلوم والثقافة والحفاظ على التراث.

64 - وفي 24 و 25 أيار/مايو، قامت نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام والمنسقة المقيمة بزيارة إلى جنوب ليبيا برفقة ممثلين عن المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف والبعثة. وأجرى ذلك الوفد لقاءات مع السلطات في بلديات سبها وأوباري وبنت بيّة وبراك الشاطئ وغات والجفرة ومرزُق والقطرون والشرقية وتجرحي وتراغن ووادي البوانيس ووادي عتبة وزويلة. وتمحورت المناقشات حول الحوكمة المحلية، وتقديم الخدمات، وأولويات التعافي، وأثر الضغوط المناخية.

65 - وفي 7 تموز/يوليه، أقرت حكومة الوحدة الوطنية إطار ليبيا الاستراتيجي للمناخ في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ويرسي ذلك الإطار أول خريطة طريق وطنية شاملة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ويعزز العمل على مجالات الأمن المائي والطاقة المتجددة والإدارة المستدامة للأراضي والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. ويكمل الإطار الاستراتيجيةَ الوطنية للأمن المائي للفترة 2026-2050 التي أُطلقت في نيسان/أبريل بهدف تعزيز الإدارة المستدامة للمياه وتحديث البنية التحتية للمياه وتحسين الأمن المائي على المدى الطويل.

تاسعا - تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي

66 - عملا بقرار مجلس الأمن 2796 (2025)، واصلت البعثة تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي للبعثة المنجز في عام 2025 (S/2025/611). فقد أنشأت البعثة وحدة اقتصادية متكاملة تضم خبرات من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والمؤسسات المالية الدولية، وعززت دمج الخبرات في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في المسار المكرس للأمن. وتماشياً مع توصيات الاستعراض الاستراتيجي بترشيد عمليات وحدة حراسة الأمم المتحدة وتعزيز كفاءتها العملياتية، قامت البعثة، عقب تقييم رسمي أُجري بالتعاون مع الشركاء المعنيين في مقر الأمم المتحدة، بتحديث متطلبات عمل وحدة حراسة الأمم المتحدة وخفضت قوامها من 231 فرداً إلى 167 فرداً في حزيران/يونيه 2026.

ألف - وجود البعثة

67 - حافظت البعثة على وجود قوامه 287 موظفاً مدنياً في المتوسط يتألفون من 97 موظفا وطنيا و 187 موظفاً دولياً و 3 من متطوعي الأمم المتحدة. وكان 239 موظفا منهم متمركزين في طرابلس و 42

في تونس العاصمة و 5 في بنغازي وواحد في سبها. وبالإضافة إلى ذلك، أبقت البعثة على ثلاثة خبراء عسكريين تابعين للأمم المتحدة موفدين في مهمة في تونس العاصمة.

باء - الترتيبات الأمنية

68 - نظرا لاستمرار تقلب الأوضاع، حافظت الأمم المتحدة على وجود أمني قوي في طرابلس، وفي بنغازي وإن بدرجة أقل، وظلت تتواصل مع الجهات الأمنية الليبية لضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة في ليبيا. واستمر إيواء جميع موظفي البعثة الدوليين في طرابلس في مجمع أويا الذي تحميه وحدة حراسة الأمم المتحدة. واستمر إيواء موظفي البعثة الدوليين في بنغازي في مركز الأمم المتحدة. وقررت لجنة الخدمة المدنية الدولية وقفَ دفع بدل الخطر اعتبارا من 1 نيسان/أبريل 2026 في مدن أجدابيا والبيضاء وبنغازي ومصراتة وسرت وطبرق.

عاشرا - الملاحظات

69 - إن تفاني 120 مشاركا في الحوار المنظم، الذي هو من الركائز الأساسية في خريطة الطريق التي تيسّرها البعثة، يعكسُ تطلعات الشعب الليبي إلى دولة مستقرة ومزدهرة تُديرها بكفاءة مؤسسات موحدة وشرعية تكفل احترام حقوق الإنسان وإجراء انتخابات وطنية دورية نزيهة وشفافة. وأُثني على أولئك المشاركين لإسهامهم في مدّ الجسور وتشكيل رؤية مشتركة لمستقبل بلدهم. وتشكّل توصياتهم مساهمةً ليبيةً حيوية في معالجة الأولويات والتحديات القائمة منذ فترة طويلة، ويمكن الاسترشاد بها في عناصر مهمة من اتفاق سياسي يكون الهدف منه توحيد المؤسسات وتعزيزها وإجراء الانتخابات. وأشجع القيادات والسلطات السياسية والمؤسسية الليبية بشدة على أخذ تلك التوصيات في الاعتبار انطلاقاً من هذه الروح. ويتعين أن يظل إمساك ليبيا بزمام الأمور هو المحور في متابعة الحوار المنظم، ويجب أن يسنُده دعمٌ دوليٌ منسقٌ من خلال لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا لتشجيع التفاعل البنّاء مع نتائج الحوار وتعزيز المساعي للنهوض بالسلام والاستقرار والأمن في ليبيا.

70 - ويستحق الانخراط المتواصل للوفدَين المشاركَين في اجتماعات المجموعة المصغرة التي يسّرتها الممثلة الخاصة كل التقدير أيضا. وأحث الطرفين على مواصلة بذل الجهود من أجل إنجاز أول مرحلتين من خريطة الطريق، وأدعو جميع المعنيين إلى دعم هذه العملية.

71 - وتشكّل الجهود الرامية إلى تفعيل الاتفاق بشأن البرنامج الموحد للتنمية، بما في ذلك من خلال إلحاق ملحق بهذا الاتفاق يُحدد إطاراً موحداً للإنفاق لعام 2026، خطوةً مهمة نحو تعزيز الضوابط المالية والشفافية والتنسيق المؤسسي. ومع ذلك، يُحتمل ألا يكون لهذه التدابير إلا أثر محدود إذا لم تتوفر الإرادة السياسية الدائمة والرقابة الموثوقة ولم تمتثل جميع المؤسسات المعنية كامل الامتثال. وتؤكد التوصيات المنبثقة عن مسار الحوار المنظم المكرس للاقتصاد كذلك على الحاجة الملحة إلى إصلاحات بعيدة المدى لتوطيد الحوكمة وتعزيز المساءلة وتحفيز التنمية العادلة والمتوازنة. وتظل إدارة الموارد الوطنية الليبية على نحو شفاف وخاضع للمساءلة أمراً لا غنى عنه لصون الاستقرار الاقتصادي واستعادة ثقة الشعب وتهيئة الظروف الكفيلة بتيسير عملية سياسية مستدامة. وأحث القادة الليبيين المعنيين على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الاتفاق بشأن البرنامج الموحد للتنمية وملحقه، وإجراء الإصلاحات الحاسمة الأخرى لإرساء الاستقرار الاقتصادي والمالي الدائم.

72 - وأرحب بالجهود المستمرة لتعزيز التنسيق الأمني فيما بين المؤسسات الليبية في جميع أنحاء البلاد. ويظل من الضروري تقديم الدعم الدولي على نحو مستمر ومنسق لدعم الجهود الليبية لبناء مؤسسات أمنية موحدة وخاضعة للمساءلة تقودها قيادة مدنية.

73 - وأؤكد على أهمية ضمان تمثيل النساء تمثيلاً هادفاً في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار وسماع وجهات نظرهن في سياقها. وتقدم التوصيات التي طرحها تجمُّع المرأة الليبية مقترحات عمليّة للنهوض بالحوكمة الشاملة للجميع، وينبغي أن توليها الأطراف الليبية المعنية الاهتمام الواجب. ومن الضروري الاستمرار في بذل الجهود لتوسيع حيز مشاركة النساء ومنع ارتكاب أعمال عنف ضدهن خلال الانتخابات مع مضي العملية السياسية قدماً.

74 - وأُرحب بإعلان السلطات في غرب ليبيا وشرقها مؤخرا عن الإفراج عن معتقلين، بمن فيهم من حُرموا من حريتهم لأسباب ترتبط بالرأي السياسي أو التعبير السلمي أو الانتماء السياسي المفترض. وأُشجع على اتخاذ مزيد من الخطوات للإفراج عن المزيد من المعتقلين وتحسين ظروف الاحتجاز وكفالة الاحترام الكامل لضمانات مراعاة الأصول القانونية. ولا بد من وضع حد لممارسة الاعتقال والاحتجاز التعسفيين المستمرة من قبل الجهات المكلفة بإنفاذ القانون والعناصر الأمنية.

75 - واستمرار انقسام الجهاز القضائي الليبي يُثير بالغ القلق وينطوي على تداعيات خطيرة على الوحدة الوطنية وسيادة القانون واتخاذ القرارات في مجالي الحوكمة والاقتصاد وثقة الشعب في مؤسسات الدولة. وأحث السلطات الليبية على تسريع الجهود لإيجاد حل لهذه المسألة الحرجة بطرق منها الاستفادة من التوصيات التي قدمتها لجنة الوساطة المكونة من خبراء قانونيين ليبيين والتوصيات المنبثقة عن مسار الحوار المنظم المكرس لحقوق الإنسان والمصالحة الوطنية.

76 - ويساورني القلق إزاء انتشار المعلومات المغلوطة والمضللة وحملات الترويج لخطاب الكراهية ضد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، مما يُفاقم المخاطر التي تهدد حمايتهم ويُؤجج العداء تجاه جهات العمل الإنساني ويُقوض التماسك الاجتماعي. وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى أن تمتنع عن الخطاب التحريضي، وتُكافح السرديات المغلوطة، وتضمن أن تتبنى جهود إدارة الهجرة على حقوق الإنسان وحفظ الكرامة. وأحث أيضا المؤسسات الأمنية الليبية والسلطات المختصة الأخرى على اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة لتفكيك شبكات الاتجار، وإغلاق مواقع الاحتجاز غير الرسمية، ومحاسبة الجناة. ويظل من الضروري تعزيز التعاون بين السلطات الليبية والأمم المتحدة والشركاء الدوليين لتوطيد آليات الحماية المؤسسية، وتحسين الحصول على المساعدات الإنسانية، وضمان أن تكون أي عمليات عودة طوعيةً وآمنةً وكريمةً وألا تتم إلا عندما تكون الظروف ملائمة.

77 - وأُدين إدانة قاطعة التحريض على العنف، وتهديد أفراد الأمم المتحدة، واستهداف مقار الأمم المتحدة بأعمال تخريبية. وأحث جميع الأطراف على الامتناع عن نشر المعلومات المغلوطة والمضللة وخطاب الكراهية لأغراض سياسية، وأدعو السلطات الليبية إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية أفراد الأمم المتحدة ومقارها وعملياتها، وفقاً للقانون الدولي.

78 - وأعرب عن شكري لممثّلتي الخاصة لليبيا ورئيسة البعثة، حنا تيته، ولموظفي البعثة وأفراد فريق الأمم المتحدة القطري على ما يُبدونَه من تفانٍ والتزام متواصلين في تقديم الدعم للشعب الليبي. وأشكر أيضا حكومة نيبال على مساهمتها المستمرة من خلال توفير وحدة حراسة الأمم المتحدة في ليبيا.